

بحار الأنوار

[87] الملائكة إلى غير النبي، مع أنه لا يجوز ذلك، فأجاب عنه بالمعارضة بمدلول الآية التي لا مرد لها. وقوله عليه السلام: وأهل الأرض، جملة حالية، قوله: فهل لهم بد، لعله مؤيد للدليل السابق بأنه كما أنه لا بد من مؤيد ينزل إليه في ليلة القدر، فكذلك لا بد من سيد يتحاكم العباد إليه، فإن العقل يحكم بأن الفساد والنزاع بين الخلق لا يرتفع إلا به، فهذا مؤيد لنزول الملائكة والروح على رجل ليعلم ما يفصل به بين العباد ويحتمل أن يكون استيناف دليل آخر على وجود الامام. فإن قالوا: فإن الخليفة التي في كل عصر هو حكمهم، بالتحريك، فقل: إذا لم يكن الخليفة مؤيدا معصوما محفوظا من الخطاء فكيف يخرج منه [] ويخرج به عباده من الظلمات إلى النور؟ وقد قال سبحانه: " [] ولي الذين آمنوا (1) " الآية. والحاصل أن من لم يكن عالما بجميع الاحكام وكان ممن يجوز عليه الخطاء فهو أيضا محتاج إلى خليفة آخر لرفع جهله والنزاع الناشئ بينه وبين غيره. وأقول: يمكن أن يكون الاستدلال بالآية من جهة أنه تعالى نسب إخراج المؤمنين من ظلمات الجهل والكفر إلى نور العلم إلى نفسه، فلا بد من أن يكون من يهديهم منصوبا من قبل [] تعالى مؤيدا من عنده، والمنصوب من قبل الناس طاغوت يخرجهم من النور إلى الظلمات، لعمرى، بالفتح قسم بالحياة، إلا وهو مؤيد، لقوله تعالى: " يخرجهم " (2) ولما مر أنه لو لم يكن كذلك كان محتاجا إلى إمام آخر كذلك، لا بد من وال: أي من يلي الأمر ويتلقاه من الملائكة والروح. فإن قالوا: لا نعرف هذا، أي الوالي، أو الاستدلال المذكور نظير قوله تعالى: قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول " (3) وقولوا ما أحببتم نظير قوله تعالى: " اعملوا ما شئتم (4) " وقوله: تمتعوا قليلا " (5) قوله ثم وقف: أي ترك أبي الكلام فقال، أي

(1 و 2) البقرة: 257. (3) هود: 19. (4)

فصلت: 40. (5) المرسلات 46. [*]